مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: نظرية القوة الجوية وأثرها في تشكيل العقيدة العسكرية العراقية: دراسة مستقبلية
اسم الكاتب: م.د. حسين علاوي خليفة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7070
تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 20:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نظرية القوة الجوية وأثرها في تشكيل العقيدة العسكرية العراقية : دراسة مستقبلية

م . د . حسين علاوي خليفة (*)

Hussen_aliw@yahoo.com

" سيأتي يوم يستطيع الطيران لوحده إجبار الخصم على الخضوع لشروط الحرب من دون خوض عمليات برية أو بحرية "
جوليو دوهيت
عسكري الايطالي

الملخص العربي

العراق اليوم هو، من بين الدول الساعية الى بناء عقيدة عسكرية متطورة تواكب التطورات السياسية للدولة العراقية المعاصرة من جهة ، ومن جهة اخرى تنظر الى التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة العراقية وفي مقدمتها الارهاب واشكاله المختلفة ، والتي احدى صورها الحالية خطر تنظيم الدولة الاسلامية (IS) .

وهذا ما دفعنا للبحث والتفكير في موضوعة الدراسة" نظرية القوة الجوية واثرها في تشكيل العقيدة العسكرية العراقية: دراسة مستقبلية "من اجل بناء رؤية أستراتيجية معاصرة قد تدفع صانع القرار العراقي (القائد العام للقوات المسلحة) لاتخاذ القرار الاستراتيجي في بناء العقيدة

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين.

العسكرية العراقية بالاعتماد على نظرية القوة الجوية التي تتفاعل مع النظريات" البرية، البحرية" لادارة الامن الوطني العراقي.

ان الامن الوطني العراقي لن يدار الا من خلال قوة عسكرية ذكية جداً، وهذه القوة العسكرية تستند على عقيدة عسكرية فاعلة ، والعقيدة العسكرية لابد ان تكون إحدى النظريات المؤسسة لها او المحدث لقدراتها هي نظرية القوة الجوية التي ستعمل على اختزال الجهد والوقت والموارد والفاعلية في ادارة الاهداف المرسومة لها ، سواء بادراك او استباق الاخطار والتحديات والقدرة العالية على الاستباق في الحد من التحديات الداخلية والخارجية .

ومن هنا نجد ان هنالك ضرورة للقائد العام للقوات المسلحة وفق الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على تحديد ملامح العقيدة العسكرية العراقية التي لابد ان ترتكز على نظرية القوة الجوية لاسيما أننا اليوم نعيش تحت وطأة عصر الارهاب والموجة الحضارية " الذكية " ، وبذلك سيمكن اختزال الزمن والموارد على البناء الافقي عبر التحديث العمودي للجيش العراقي الاتحادي وخصوصاً بالاعتماد على القوات الجوية العراقية .

- **المقدمة**

تعمل الاستراتيجيات العالمية على ادارة العقائد العسكرية بأنماط مختلفة ونظريات متعددة ، وتتدخل الجغرافيا والتاريخ والقدرة الاقتصادية في تحديد نمط العقيدة الاستراتيجية للدولة ، فتجد تارة دول تعتمد نظرية واحدة في ادارة عقيدتها العسكرية وترى بالمقابل ان هنالك دول تعتمد نظريتين، وهنالك اتجاه جديد يجمع بين النظريات الثلاث لادارة العقيدة العسكرية للدولة ، ومن هنا فإن المدارس الاستراتيجية قد اسهمت في بلورة وتحفيز وحث القادة وصناع القرار في مؤسسة الدولة او المؤسسة العسكرية على وجه الخصوص لبناء العقيدة الاستراتيجية العسكرية .

ومن هنا فإن العراق اليوم هو من بين الدول الساعية الى بناء عقيدة عسكرية متطورة تواكب التطورات السياسية للدولة العراقية المعاصرة من جهة، ومن جهة اخرى تنظر الى التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة العراقية وفي مقدمتها الارهاب واشكاله المختلفة، والتي احدى صورها الحالية خطر تنظيم الدولة الاسلامية (IS).

وهذا ما دفعنا للبحث والتفكير في موضوعة الدراسة "نظرية القوة الجوية واثرها في تشكيل العقيدة العسكرية العراقية: دراسة مستقبلية "من اجل بناء رؤية أستراتيجية معاصرة قد تدفع صانع القرار العراقي (القائد العام للقوات المسلحة) لاتخاذ القرار الاستراتيجي في بناء العقيدة العسكرية العراقية بالاعتماد على نظرية القوة الجوية التي تتفاعل مع النظريات " البرية ، البحرية " لادارة الامن الوطني العراقي .

- **أشكالية الدراسة**

تعاني العقيدة العسكرية العراقية من أشكالية الرؤية والمنهج والادارة ، فعلى الرغم من التغير مابعد ١٠ نيسان ٢٠٠٣ لدور المؤسسة العسكرية ، الا ان المؤسسة العسكرية العراقية التي يعود تاريخها الى ٩٣ عاماً مازالت تحتاج اليوم الى استقراء التطورات العالمية وموجات الحضارة الانسانية في العيش تحت الموجة الذكية [١]، ناهيكم عن التحدي الذي يواجهه العراق في تحدي الارهاب وخطر تنظيم الدولة الاسلامية (IS) نتيجة لضعف القدرات والقابليات القتالية ، مما يتطلب ادارة فاعلة تتخذ التكنولوجيا عامل دفع لحركة التحديث في المؤسسة العسكرية العراقية ، وتزيد من القدرة التكاملية في الاداء الاستخباراتي عبر الصورة الفضائية .... الخ من الخدمات الممكنة لسلاح الجو العراقي ، وهو ما سيوفر قدرة كبيرة للجيش العراقي في مكافحة الارهاب وادارة الامن الوطني والحدود العراقية .

ومن هنا نجد ان عدم الوضوح في الرسو على احدى النظريات العسكرية لبناء القدرة العسكرية العراقية هو احد الاشكاليات الحقيقية للامن الوطني العراقي .

لذلك سنحاول معالجة الاشكالية من خلال دراستنا المستقبلية والتي تحاول فك طلاسم بناء العقيدة العسكرية العراقية وفق النظريات الثلاث (البرية ، الجوية ، البحرية) ودورها في مكافحة الارهاب .

---

[١] مر الانسان بموجات حضارية متعددة ، ووفقاً لتصنيف الفن توفلر من ان العالم مر بثلاث موجات حضارية (الزراعية – الصناعية – التكنولوجية) والذي اشار اليه في كتاب (صدمة المستقبل) الصادرفي السبعينات من القرن الماضي ، لكننا شخصنا التطور الانساني الذي مر به العالم وهي الموجات الجديدة (العسكرتارية) بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، والموجة الذكية منذ عام ٢٠٠٩ ، ومن ثم هذه الموجات قد اثرت على العقائد العسكرية في ادارة أنظمة الامن الوطني للدولة في القرن الحادي والعشرين .

- **فرضية الدراسة**

ان هنالك علاقة طردية تبادلية التأثير والتأثر بين نظرية القوة الجوية والعقيدة العسكرية العراقية المعاصرة ، فكلما كانت نظرية القوة الجوية فاعلة ستكون العقيدة العسكرية أكثر فاعلية " مؤثرة " في حماية الامن الوطني العراقي ، نتيجة ادارة الوقت والجهد والكلفة لاهداف الامن الوطني لاسيما في بعده العسكري ، ومن ثم ان التأثير سيكون ايجابي من حيث القياس للقدرة العسكرية العراقية المعاصرة .

والعكس صحيح أي كلما ابتعد العراق عن توطين نظرية القوة الجوية في هيكل القوة العسكرية، كلما كانت درجة التأثير خاملة، مما سينعكس على فاعلية العقيدة العسكرية العراقية المعاصرة في حماية الامن الوطني العراقي، وهذا ما سيجعل الامن الوطني العراقي بدلالة عقيدته العسكرية حبيس النظرية البرية والنظرية البحرية التي لاتتلاءم مع التطورات في البيئة الاقليمية والدولية للعراق.

- **الهدف من الدراسة**

تهدف الدراسة الى توضيح ثنايا نظرية القوة الجوية والمبررات والامكانات الهادفة بالاستناد اليها بصورة كبيرة لبناء القدرة العسكرية العراقية التي تعاني من الكم دون النوع والعجز دون القدرة ، ولاجل ذلك نجد من الضروري الاعتماد على نظرية القوة الجوية لادارة وبناء العقيدة العسكرية لتقليل حجم الفجوة مقارنة بالدول الاقليمية كالامارات والكويت والعربية السعودية وتركيا وايران والباكستان .

اولاً : في نظرية القوة الجوية

تعود نظرية القوة الجوية واثرها في بناء العقيدة الاستراتيجية للجيوش العالمية الى العديد من الرؤى العالمية ومدارس التفكير الاستراتيجي في دول عالم الشمال لكن على ما يبدو ان ولاسيما المدرسة الايطالية وخصوصاً أثناء ١٩١٤ – ١٩٤٥ ونشير هنا الى المفكر الاستراتيجي دوهيه الذي حاول انتقاد فكرة جوميني والتي استند اليها ألفيريد ماهان ، والذي تتمثل جوهر نظريته بالاتي :- ((تتغير الاساليب في الاداء الاستراتيجي للدولة الوطنية ولاتتغير المبادئ)) ، وعد ان هذا الرأي من الطوباوية نتيجة الادراك السياسي او تلمس البعد الاستراتيجي الشامل لمعنى الاستراتيجية والذي لم يتضح الا في اطار جهود المدرسة الفرنسية ونخص هنا بالذكر اندريه بوفر ، ولذلك

حاول دوهيه ان يبتعد عن الكلاسيكية في التفكير الاستراتيجي انذاك ، وبنى نظرية القوة الجوية على فكرة مفادها أنه ((لمن الخطورة بمكان ان يظل المرء ينظر الى الوراء حين يخطو الى الامام ، وعلى الاخص الآن حيث ان الدرب (الاداء الاستراتيجي للدولة) كثير الانعطافات (التحديات)...)) [١].

وعلى مايبدو ان ادراك المكانة الاقتصادية للدولة ووزنها الجيوبولتيكي هو الذي شجع دوهيه لبناء نظرية القوة الجوية وتأطير افكارها نتيجة مقارنة ايطاليا ووزنها الجيوبولتيكي مقارنة بالولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا وفرنسا ولذلك ارتكزت اطروحته على الرؤى الاستراتيجية الاتية[٢]:-

١- ان القوة الجوية ستهدف للسيطرة على الفضاء الجوي لميدان الصراع او ادارة المعركة القتالية .

٢- ان القوة العسكرية لاي دولة متى ما استطاعت حسم المجال الجوي فانها ستحسم ميدان المعركة بصورة واضحة جداً [٣].

وعلى مايبدو ان رؤية العلوم الاستراتيجية والاستطلاع والتحري المباشر لاستلهام تجارب الشعوب من اجل ابتكار ابداع قادم كانت في رؤية دوهيه الذي حاول استعارة أسلوب السيطرة والقدرة على المبادئة في العديد من الرؤى واستحضار المفكرين الاستراتيجيين من خلال رؤية مفادها ((ان السيطرة على الجو لاتعني انك ستجعل الطرف الاخر لايحلق بصورة كاملة في فضائه الجيوبولتيكي بل ان تكون لديك القدرة على التحليق بصورة ذاتية والقدرة على منع الاخر من التحليق)) ، واتوقع ان نظرية العقيدة العسكرية الاسرائيلية التي اعتمدت على الاستباقية (الاقحامية) في الاداء حاولت الارتكاز على هذه الفكرة في حرب ١٩٦٧.

---

[١] – د. كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الاستراتيجية، مطبعة أياد ، بغداد ، ١٩٨٨ . ص ١٨ ومابعدها
كذلك أنظر: د. عبد القادر محمد فهمي ن المدخل الى دراسة الاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ط ١، ص ٩٧ – ١٠١

[٢] – اكرم ديري ، اراء في الحرب ، دار اليقظة العربية ، بيروت ، ١٩٧٢ . ص ١٩٥ – ١٩٩

[٣] – اندرية بوفر–مدخل الى الاستراتيجية العسكرية–تعريب اكرم ديري–دار الطليعة– بيروت– ١٩٦٨ ، ص ١٣٢ – ١٤٣

ويبدو ان نظرية دوهيه جعلت المدرسة الامريكية تنفرد بالبحث عن التفوق المتمايز في اداء القوة الجوية والعمل على تطوير افكار دوهيه والاستفادة منها في تنظيم الاداء الاممي (الامم المتحدة وميثاقها) ، ولو نستذكر اليات الفصل السابع [١] ، لنجد انه حتى النظرية العالمية في ادارة الامن والسلم في العالم ترتكز على نظرية القوة الجوية على الرغم من الاستعانة بالادوات الناعمة كالحصار الاقتصادي الى ان القوة الصلبة او القوة الذكية [٢] في مطلع القرن الحادي والعشرين للتنظيم الدولي هي الاداء الجوي في ادارة العمليات العسكرية لحفظ الامن والسلم الدوليين ، كما حدث للعراق بعد اجتياح الكويت ١٩٩٠ – ١٩٩١ وكوسوفو في هجمات حلف شمال الاطلسي عام ١٩٩٤ .

ولو نستقرأ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [٣] نجد انه اشار الى دور القوة الجوية في حفظ الامن والسلم فضلاً عن التكاملية المتمايزة لها في ادارة عمليات الردع لكل من هدد الامن والسلم الدوليين.

المادة ٤٢: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال التظاهرات والحصار والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة .

المادة ٤٥: رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة تكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة. ويحدد مجلس الأمن قوى هذه الوحدات، ومدى استعدادها، والخطط لأعمالها المشتركة، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الحدود الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة ٤٣ .

---

[١] – ميثاق الامم المتحدة ، مطبوعات الامم المتحدة ، واشنطن ، ١٩٨٣ .
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml

[٢] – مايكل كوكس، خيار اوباما لادامة القيادة الامريكية للعالم : القوة الذكية بديل الثنائية الصلبة/المرنة، مجلة افاق المستقبل، العدد ٤، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة،ابو ظبي ، ٢٠١٠. ص ٥٠ – ٥١

[٣] – ميثاق الامم المتحدة ، مطبوعات الامم المتحدة ، واشنطن ، ١٩٨٣ .
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml

ان تطور العلم في مجال تقنيات ادارة الحرب والسعي الى تحقيق اهداف الاستراتيجية الشاملة للدولة ، جعل المفكرين الاستراتيجيين يسعون للعمل على دفع تملك مقومات القوة الجوية والبنى التحتية لارتكاز العقيدة العسكرية على نظرتها لادارة القوة العسكرية وطبعاً بالتكاملية المتمايزة مع القوة البرية والبحرية وهذا ما سيعزز مكانة الدولة في السيطرة على العالم ككل من خلال التقنيات المتطورة والقدرة القتالية العالية ودرجة التمكن من الهدف والسرعة في الوصول اليه ، ناهيكم عن الكلفة الاستراتيجية والتي تقلل من استخدام الموارد البشرية في ادارة القوة الجوية وارتكاز العقيدة الاستراتيجية من اجل بناء جيوش صغيرة تعتمد على فاعلية الاداء القتالي الجوي وان تكون هنالك علاقة تكاملية في الاداء الاستراتيجي مع نظريات ادارة القوة الاستراتيجية للدولة سواء كانت على الصعيد العسكرية والمكملة للعقيدة العسكرية والمتمثلة (القوة البرية، القوة البحرية)، او كانت على الصعيد الشامل للدولة وفقاً لمقومات القوة الاستراتيجية التقليدية (الذاتية) او عناصر القوة الاستراتيجية المعاصرة (المكتسبة) ولنتذكر عاصفة الصحراء والتكاملية في الاداء مع التمايز الواضح للقوة الجوية في حسم ثنايا المعركة [١].

ان القوى الاستراتيجية العالمية والقوى الصغرى وحتى المتوسطة بدأت تدرك اهمية القوة الجوية في ادارة الاستراتيجية العسكرية للدولة ، نظراً لتطورات القرن الحادي والعشرين والذي يحتم العمل على حسم الصراعات بأسرع وقت ممكن وطبعاً ليس الحسم الكلي بل الحسم العسكري داخل ميدان المعركة ، لان الحسم مابعد ادارة الحرب والصراعات المسلحة هو اصعب ولنتذكر حالة افغانستان ابان احدث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، وحالة العراق مابعد ٢٠٠٣ التي مازالت تعاني الاداء الهش في ادارة الاستراتجية الشاملة للدولة [٢].

من بين الإجراءات المعقدة في الإستراتيجية العسكرية هو بناء وتشكيل القوات الجوية وجعلها وسيلة فعالة في تحقيق الأهداف ، وهو ما يستلزم من القائد العام للقوات المسلحة العراقية بالعمل

---

[١] – عبدالكريم محمد الصعر ، استخدام القوات الجوية في إطار سياسة الردع لتحقيق الأهداف السياسية للدولة ، مجلة الطيران والدفاع ، عدد ٣٤ ، اليمن ، وزارة الدفاع اليمنية ، ٢٠١٠ .

http://defense-arab.com/vb/threads/62826/

[٢] – مجلة وزارة الدفاع الامريكية ، القوة الامريكية في القرن الحادي والعشرين ، مجلة الكترونية ، ٢٠١٠

www.dfencelink.us.info\2010

على تخطيط طويل المدى ، مع العلم أن هذا التخطيط لبناء وتطوير هذه القوة يتأثر بعدة عوامل وهي :-

١- تطوير إستراتيجية الدولة وتأثيرها على بناء وتكوين القوات الجوية :

إذا كانت الدولة تعتنق إستراتيجية مبنية على العمل داخل الإطار الوطني ستزداد التزامات الدولة السياسية والعسكرية بينما تقل أعبائها الاقتصادية نتيجة مشاركة الأطراف الأخرى في تكاليف الاحتفاظ بقوات مسلحة قوية لخدمة الأهداف القومية [١].

فعند العمل في الإطار الوطني تحتاج لأعداد كبيرة من وحدات النقل الجوي مجهزة بنوعيات خاصة من الطائرات ذات المدى البعيد والحمولات الكبيرة المتنوعة لنقل القوات واحتياجات الدعم إلى الدول الصديقة عند الحاجة وعند العمل في إطار الانعزالية أو العمل الفردي فان الدولة ستحتاج إلى أعداد كبيرة من الوحدات المقاتلة لعدم وجود دعم من دول أخرى بينما تقل الحاجة إلى أعداد كبيرة من النقل الجوي .

إن الدولة التي تعتنق سياسة الردع لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فإن عليها أن تحتفظ بقوات جوية قوية وقادرة على اختراق دفاعات الخصم والوصول إلى الأهداف التي تريد مهاجمتها .

٢- طبيعة وحجم التهديدات التي تواجهها الدولة :

حين تواجه الدولة تهديدا واحدا من أحد الاتجاهات الإستراتيجية لمسرح عملياتها فإنها تبني وتعد قواتها الجوية لمواجهة العدائيات في ذلك الاتجاه المهدد نظرا للتكاليف الباهظة لبناء قوات جوية حديثة .

إذا كان التهديد من أكثر من اتجاه استراتيجي أو أكثر من دولة مع احتمال نشاط هذه التهديدات في وقت واحد فيجب أن يكون للدولة في هذه الحالة قوات جوية قادرة على تدمير القوات المهاجمة في الاتجاهات المهددة بالتعاون مع باقي أفرع القوات المسلحة أو على الأقل تقوم

---

[١] – عبدالكريم محمد الصعر ، استخدام القوات الجوية في إطار سياسة الردع ، مصدر سبق ذكره .
http://defense-arab.com/vb/threads/62826/

بصد وتدمير القوات المعادية في الاتجاه الاستراتيجي الأكثر خطورة مع صد وتثبيت الاتجاهات الأخرى الأقل خطورة .

يجب ألا تقل نسبة التفوق للقوات الجوية اللازمة لتحقيق الدفاع الاستراتيجي عن نسبة ١:١بالنسبة لطيران الطرف الاخر الذي تواجهه و ألا تقل هذه النسبة عن ١:١،٢ في حالة قيام الدولة بعمليات هجومية إستراتيجية .

٣- حجم المهام المنتظرة للقوات الجوية وطبيعتها :

يتحدد عدد ونوعية الوحدات الجوية وكذا الطائرات والمعدات التي تجهز بها تبعا لطبيعة المهام المنتظرة وطبقا للاستراتيجية العسكرية والظروف التي سيتم فيها تنفيذ المهام .

وتؤثر عدد ونوعية الأهداف المنتظر التعامل معها على نوع الطائرات والأسلحة والمعدات فنوعية الطائرات اللازمة والتسليح اللازم لمواجهة التهديدات البحرية المعادية يختلف عن تلك اللازمة لمواجهة التهديدات البرية، وكذلك الحال بالنسبة لنوع الطائرات والتسليح اللازم للتفوق على طيران العدو وتحقيق السيطرة الجوية وكل هذا يختلف عن نوعية الطائرات والمعدات في حالة الاحتياج لنقل وتحريك القطعات العسكرية جوياً داخل أو خارج حدود الدولة .

٤- الموقف الاقتصادي للدولة :

إن بناء وتكوين قوات جوية على درجة استعداد قتالي عالي بصفة مستمرة يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا وخاصة بالنسبة للدولة النامية والتي تحتاج نسبة كبيرة من مواردها إلى مشاريع التنمية الاقتصادية .

وليكن في الحسبان أن الطائرات المقاتلة الحديثة قد يصل سعر الواحدة منها إلى (٦٥) مليون دولار وفقاً لاسعار عام ٢٠١١، اذ وصلت سعر الطائرة الـ F16 الى ٩٠ مليون دولار ، ومن هنا يمكن أن تتصور تكاليف بناء قوات جوية متطورة ومدى تأثر بنائها بالقوات الجوية والاحتفاظ بها على درجة استعداد قتالي عالي للدفاع عن الدولة وحماية مصالحها القومية.

إذا لم توفر موارد الدولة ذلك فغالبا ما تلجا القيادات السياسية للدول للدعم الاقتصادي من الدول الصديقة أو الحصول على تسهيلات من الدول المنتجة للسلاح تسدد على أقساط لآجال طويلة.

٥- البيئة السياسية واستراتيجية الدولة :

إذا انتهجت الدولة نفسها سياسة وطنية مستقلة بعيدا عن مناطق النفوذ للقوى الكبرى او الاقليمية بينما تمثل نفس الدولة مركز الثقل في منطقة لها أهمية إستراتيجية بالنسبة للقوى الكبرى فإنها بالطبع ستتعرض لضغوط سياسية وعسكرية واقتصادية ومحاولات للاستقطاب .

وإن الدولة التي تستطيع انتهاج استراتيجية عسكرية مستقلة وقادرة على الادارة بالتفاعل مع مصالح القوى العظمى والاقليمية سيدفع اداء العقيدة العسكرية الى الامام .

إذا كانت الدولة تخطط سياستها العسكرية في ظل الأحلاف أو اتفاقيات الدفاع المشترك فإن حجم القوات الجوية التي ستحتاجها سيقل عما لو كانت تعمل منفردة حيث أن مقارنة القوى في الحالة الأولى سيدخل فيها إمكانيات الدول الحليفة أما في الحالة الثانية فإن المقارنة ستكون بين القوات الجوية للدولة وحدها والعدو المواجه لها .

ثانيا – القوة الجوية والعقيدة العسكرية العراقية

ان القوة الجوية العراقية مازالت لحد الان في بداية عهدها لكنها ستبقى الوحدة الاساسية نحو تعزيز بناء الجيش العراقي الاتحادي المحترف خصوصاً ان اليوم الجيش العراقي من حيث القدرة التصميمية الكمية قد اقترب من الرقم المطلوب ٩٥٠ الف منتسب للقوات العسكرية والامنية وهوما يعني ان كل١ (فرد عسكري)/٣٦ (ماطن عراقي)، وفقاً للقياسات العالمية[١] لعام ٢٠٠٨ .

---

[١] – حسين علاوي خليفة ، تشكيل الجيش العراقي الجديد ، صحيفة الزمان (طبعة لندن) ، مؤسسة الاعلام المستقل ، لندن ، ٦ كانون الثاني ٢٠٠٨ . ص ١٥

لقد حاول الباحث البحث عن رقم جديد لعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ لكنه لم يجد هذا الرقم بسبب عدم وجود بيانات عن العراق للمزيد انظر : موقع المعرفة ، الجنود العاملين لكل ألف مواطن .

http://muhtawa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%86_%D9%84%D9%83%D9%84_%D8%A3%D9%84%D9%81_%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86

ولذلك نجد اليوم ان السعي وراء الرؤى التقليدية في ادارة الجيش وبناء العقيدة العسكرية العراقية وتكثيف الاعتماد على القوة البرية في ادارة الامن ومكافحة الارهاب ليس المبتغى للجيش العراقي، ان الجيش العراقي الحالي هو جيش سيوجه لحماية الحدود الاقليمية للعراق والتي تتجاور مع ستة قوى رئيسة في المنطقة ، وكلاً يؤثر من حيث مقومات القوة المتمايزة لها كتركيا والعربية السعودية تتميز بالاعتماد على نظرية القوة الجوية في ادارة الاستراتيجية العسكرية الخاصة بها مع الاداءالتكاملي للقوة البرية والبحرية في ادرة العقيدة العسكرية لكل من هذه القوى .

في حين تمتاز سوريا [1] والاردن بأنها تتبع الاعتماد الكلي على نظرية القوة البرية في ادارة الاستراتيجية العسكرية ، في حين تعتمد الكويت على نظرية الامن المستعار من خلال الانموذج الارتباط الكلي بادارة الدفاع من قبل الولايات المتحدة ، مع السعي الى بناء عقيدة عسكرية تجمع بين ادارة القوة الجوية وانفتاح للقوة البرية وبناء يتنامى للقوة البحرية ، اما ايران فأنها تسعى للاعتماد على البرنامج النووي والصواريخ البالستية في تحقيق وادارة المصالح القومية .

ان الاتجاه العام لشكل العقيدة العسكرية في القرن الحادي والعشرين هو الاتجاه نحو الارتكاز على نظرية القوة الجوية في بناء العقيدة العسكرية من اجل التعويض عن التخلف التكنلوجي وخصوصاً في دول الشرق الاوسط ، ناهيكم عن الضعف في ادارة الموارد البشرية للتقنيات المتطورة في ادارة الحرب البرية ، بالفضلاً عن ان التطورات التقنية المعاصرة جعلت من الطائرات بدون طيار تجعل الدولة المعاصرة في عموم الشرق الاوسط تتخلى عن عقدة الفاعلية لمتغير السكان ، وخصوصاً في الدول الخليجية التي تعاني من هذه العقدة في ادارة التوازنات الاستراتيجية كالكويت وقطر وحتى البحرين والامارات .

ان الحكومة العراقية مطالبة بان تعيد النظر في بناء العقيدة العسكرية العراقية وفقاً لتحديات المستقبل وليس تحديات الحاضر [2]، لان التحدي الذي نتوقعه اليوم (كالارهاب مثلاً والحرب

---

[1] – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، تقرير التوازن الاستراتيجي الدولي (ترجمة خاصة) ، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ٢٠١٠ ..www.iiss.org\2010

[2] – حسين علاوي خليفة ، أستراتيجية الامن القومي العراقي ٢٠١١ – ٢٠١٥ : دراسة مستقبلية ، قضايا استراتيجة ، العدد ٢٢ ، قسم الاستراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ٢٠١٠ . ص ١٠

على داعش) مؤثراً سيتجه نحو خمول الفاعلية كمتغير للاداء في بيئة الامن مابعد حزيران ٢٠١٤ ومن ثم لابد من اعداد استراتيجية فاعلة وقادرة على بناء القوة الجوية العراقية بأسرع وقت ممكن لكي تؤدي العقيدة العسكرية العراقية بالتفاعل التكاملي مع القوة البرية والبحرية وتحقيق عدة أهداف :-

١- تحقيق عامل التوازن في ادارة القوة العسكرية العراقية مع دول الجوار الجغرافي (العربية + غير العربية) ، ويمكن الملاحظة من خلال الشكل رقم (١) [1] والذي يعبر عن اقوى الدول التي ترتكز على اكبر اسراب جوية قتالية في الشرق الاوسط ، في حين نجد ان العراق ٢٠١٠ – ٢٠٢٠ كما موضح في الشكل رقم (٢) [2] الذي يوضح القدرات الجوية العراقية والبالغة ٥٢ طائرة عسكرية ، بالفضلاً عن الشكل رقم (٣) يوضح صفقة الطائرات مع الولايات المتحدة الامريكية والبالغة ٥١٦ طائرة مقاتلة متنوعة الانواع والامكانات القتالية .

الدولة الشرق أوسطية ذات اقوى سلاح جوي

شكل رقم (١)

[1] – عن هذه الارقام :-
راديو سوا ، التوازنات الاستراتيجية العسكرية في الشرق الاوسط ، واشنطن ، ٢٠١٠ .
[2] – منتدى الجيش العراقي ، شبكة المعلومات الدولية ، ٢٠١٠ .

القدرات الجوية العراقية ٢٠١٠

عدد الطائرات	طائرات التدريب : العدد ٥٢ طائرة
10	Bell 206 Jet Ranger
10	Bell OH-58 Kiowa
18	Cessna 172 Skyhawk
5	Cessna 208 Caravan
5	Beechcraft T-6 Texan II
1	Lasta 95

الشكل رقم (٢)

صفقة الطائرات العراقية ٥١٦ طائرة ٢٠١٠ – ٢٠٢٠

نوع الطائرة (٥١٦)
F-16 block 52
F-16 block 55
F-18 super hornet
Rafael
Eurocopter EC 635
C-130 J30

شكل رقم (٣)

٢- تحقيق عامل الردع الذكي والذي سيلزم الاطراف الساعية الى التأثير في الامن الوطني العراقي الشامل بالحد من استخدام القوة المباشرة والعمل على منع التسلل وضبط

الحدود الاقليمية للعراق ، ومن ثم سيتم اختزال عامل الزمن في تعزيز وتحسين بناء الجيش العراقي الاتحادي الجديد .

٣- ادارة الامن الداخلي والعمل على بناء نظام للمعلومات يرتبط بنظام المعلومات الاستراتيجي (جهاز المخابرات ، جهاز الاستخبارات ، وزارة الدفاع ، وزارة الداخلية ، الامن الوطني ، جهاز مكافحة الارهاب ، غرفة العمليات المشتركة) ، وخصوصاً ان المناسبات والتجمعات البشرية الكثيفة جعلت من ميدان الادارة المعلوماتية لغرفة العمليات الخاصة بالقوة الجوية تعمل على البدء والاستعداد من اجل توفير الدعم اللوجستي للادارة البرية للامن الوطني .

٤- تقليل الكلفة المالية لتشكيل العقيدة العسكرية العراقية والتي تؤشر الدراسات الرسمية ان عام ٢٠٢٠ ، ومن ثم ان تكلفة ١٠ سنوات قد تصل الى اكثر من ٦٥٠ – ٧٠٠ مليار دولار ، بعد ان بلغت تكاليف الـ ٧ سنوات الماضية ٤٠٠ مليار دولار ، والتي تكافئ من حيث الكلفة التخمينية تكاليف اعمار العراق التي تقدر اليوم بـ ٩٧٥ مليار دولار [١].

ثالثاً : القوة الجوية العراقية ودورها في مكافحة الارهاب

القوة الجوية العراقية كانت لاتمتلك القدرات العسكرية الكافية لحظة الانسحاب الامريكي في عام ٢٠١١ ، وعلى اثر ذلك وافقت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز القوة الجوية العراقية من خلال بيع بغداد ٣٦ مقاتلة إف-١٦ متطورة متعددة المهام و٢٤ طائرة هليكوبتر أباتشي ، ولذلك نجد ان الضابط السابق بالجيش البريطاني بن باري والزميل الحالي في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن يقول انه (حين انسحبت الولايات المتحدة في ٢٠١١ ، تركت العراقيين بلا قوة جوية تقريبا ، وهذا جعلهم في محنة كبرى) .

وقد أنفقت الولايات المتحدة ٢٠ مليار دولار لبناء قوة عسكرية عراقية قوامها ٨٠٠ ألف فرد وعولت على قدرة هذه القوة على حفظ السلام حين انسحب الجيش الأميركي في ٢٠١١ ،

---

[١] – مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نشرة الامارات اليوم، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠١١. ص ٤-٥.

لكن هذا لم يحدث ، فقد استولى مقاتلو الدولة الإسلامية على معدات عسكرية أميركية الصنع بملايين الدولارات من الجيش العراقي الذي انهار أمام أول هجوم لمقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية (IS) .

وان عدم قدرة القوة الجوية بعد الانسحاب الامريكي من العراق في ٢٠١١ ، لم يترك للعراق قوة جوية يعتد بها أو إيجاد سبل لمساعدة بغداد على تعزيز قوتها سريعا ، وهذا ما لم يجعل أمامها بدائل كثيرة لمد يد العون للعراق ، إلى أن يصبح بمقدور الحكومة العراقية تأمين قوتها الجوية من خلال التعاقد مع الدول الشرقية في مقدمتها روسيا ، خصوصاً بعد تأكيدات الإدارة الامريكية العسكرية بأن استخدام القوة الجوية الأميركية سيكون محدودا ، ولذلك يشير الأميرال جون كيربي السكرتير الإعلامي في البنتاغون "مستعدون لمعاونتهم والتنسيق إلى حد ما معهم لكن كما قال الرئيس.. لن نصبح القوة الجوية العراقية".

ولذلك تبين الحقائق التي استطعنا جمعها ، ان بناء قوة جوية يمكنها السيطرة على المجال الجوي العراقي كان مشروعا قائما منذ فترة طويلة ، وأبلغ البنتاغون الكونغرس أول مرة بخطط بيع مقاتلات إف-١٦ للعراق في أيلول ٢٠١٠ لكن العقد الخاص ببيع أول ١٨ طائرة لم يوقع إلا في كانون الأول ٢٠١١ ، وتم توقيع عقد الثماني عشرة طائرة الأخرى في أبريل نيسان ٢٠١٣.

وحلقت أول طائرة عراقية في آيار ٢٠١٤ وتم عرضها في مراسم احتفالية حضرها مستشار الامن الوطني العراقي والسفير العراقي ورئيس مكتب التعاون الامني الامريكي في السفارة الامريكية في بغداد في أوائل حزيران في مصنع لوكهيد في فورت وورث بولاية تكساس.

وعلى أثر اجتياح مقاتلو الدولة الإسلامية شمال غرب العراق ويتقدمون صوب بغداد على نحو يهدد قاعدة بلد الجوية الواقعة على بعد ٨٠ كيلومترا إلى الشمال من المدينة بعد اجتياح الموصل وصلاح الدين ، أجلت لوكهيد نحو ٢٥ من موظفيها الذين كانوا يعملون مع القوات الجوية العراقية تمهيدا لوصول الطائرات والمساعدة في التدريب على تشغيلها ، وهذا ما يبين إن قرار العراق والشركات المتعاقدة على سحب العاملين من بلد يعني أن العمل اللازم بالقاعدة لم يكتمل بعد.

وكان المسؤولون في حزيران ٢٠١٤ يتوقعون نقل أربع مقاتلات إف-١٦ إلى العراق بحلول نهاية ٢٠١٤ ، وبسبب احداث اجتياح داعش لمحافظة الموصل ، فأن الشركة اعلنت انه من المتوقع تسليم طائرتين منها للعراق ربما في الخريف المقبل ، وذلك بسبب الوضع الأمني ، والدفع المالي الذي كان قضية مثارة لفترة من الوقت حتى قبل أن يصبح الوضع الأمني عاملا من العوامل ، وهذا ما يؤشر انه حتى موعد لتسليم طائرات أباتشي الهجومية التي تنتجها شركة بوينغ.

وتشير المعلومات ان البنتاغون قد أبلغ الكونغرس أول مرة بأمر الصفقة المزمعة في كانون الثاني ٢٠١٤ حول صفقة الاباتشي سواء من حيث رغبة الشراء من قبل العراق او الاستئجار من قبل العراق لست طائرات هليكوبتر مؤقتا ويشتري ٢٤ طائرة أخرى في السنوات القادمة. [١]

لكن مفاوضات التعاقد المطولة والفاصل الزمني الطويل بين طرح الطلب وبدء التسليم فضلاً عن الإجراءات البيروقراطية البطيئة كانت كلها عوامل معرقلة. وبدأت الطائرات العراقية تتدفق على خط الإنتاج وسنستلمها بعد أربع سنوات من إبلاغ الكونغرس بالبيع المزمع وفي وقت تخوض فيه الحكومة العراقية معركة من أجل البقاء في مواجهة متشددين من مقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية .

وحتى آب كانت طائرتان فقط من طلبية المقاتلات الاف-١٦ العراقية التي تبلغ قيمتها ٦٥ مليون دولار هما اللتان تسلمتهما الحكومة الأميركية من شركة لوكهيد مارتن ولم تصل أي منهما العراق ، وعملية التسليم متعثرة الآن بسبب مشاكل في الدفع وتدهور في الوضع الأمني الذي يحول دون إتمام العمل المطلوب لإعداد قاعدة بلد الجوية لاستقبال الطائرات ، وشركة لوكهيد مارتن تشير في بياناتها إن إنتاج الطائرات العراقية سيستكمل في أواخر عام ٢٠١٧.

في الخامس من تموز ٢٠١٤ في أعقاب الاجتياح لمقاتلي الدولة الاسلامية IS أعلن رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي خطة سريعة لشراء أكثر من اثني عشر سوخوي سو S٢٥ من روسيا بقيمة تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي٢ .

---

[١] **صحيفة النهار ، لماذا تأخرت واشنطن في تسليم العراق طائرات حربية؟**
http://www.annahar.com/article/163965%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%84%D8%A7-%D9%82%D9%88%D8%A9%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9

[٢] **موسوعة الويكيبيديا ، القوة الجوية العراقية ، ٢٠١٤ .**

وعلى الرغم من ذلك نجد ان مراكز الابحاث الاستراتيجية تؤكد على ضرورة التزام العراق والولايات المتحدة الامريكية بالعقود العسكرية الموقعة ، وضرورة ان يستمر برنامج التسليح الامريكي للجيش العراقي، ويؤكد على اثر ذلك محلل الدفاع في معهد بروكينغز في واشنطن مايكل أوهانلون من إن نوعية القوة الجوية التي يسعى العراقيون لشرائها من الولايات المتحدة ستكون أداة مثالية لضرب مقاتلي الدولة الإسلامية الذين يتنقلون في قوافل سيارات عبر المساحات المفتوحة الشاسعة بالبلاد، ولابد من تزويد العراق الان بكميات محدودة من القوة الجوية بسرعة إذا قررنا التركيز على الأمر والالتفاف بعض الشيء حول القواعد البيروقراطية المعتادة.

وعلى اثر تزايد العمليات العسكرية من قبل الحكومة العراقية وحاجتها الى زيادة قدراتها الجوية تم توقيع عقد لشراء مجموعة من الطائرات التشيكية لاستخدامها في مكافحة الإرهاب للمواصفات التي تمتلكها هذه الطائرة و لإمكانية الحمولة العالية التي تستوعبها ، وهي تعد جيدة في عمليات مكافحة الإرهاب .

كما ان الحكومة العراقية عملت على توقيع عقدين مع الجانب الباكستاني لشراء طائرات تدريبية وايضا عقدا لتدريب الطيارين وخلال الفترة القادمة ستذهب الوجبة الاولى من الطيارين الى باكستان ، وبشيء مماثل مع عقد الطائرات الكورية ، التي اشارت الحكومة العراقية عبر قائد القوة الجوية ان العقود تسير بشكل صحيح ولايوجد اي معوق لها .

ولذلك نجد ان القدرة الفعلية القتالية للقوة الجوية تبلغ عشرة طائرات حربية تستخدم لمطاردة الإرهاب في العمليات الجارية حاليا ، لكن التحدي الاكبر لبناء القوة الجوية العراقية في توفير التخصيصات المالية هو الأساس في إنشاء القوة الجوية والأموال التي وفرت في الأعوام السابقة لم تكن بالشكل المطلوب للبناء والتخصيصات لم تكن كافية نتيجة البيروقراطية ونمط الموازنة المالية الاتحادية القديم .[1]

---

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9

[1] **منير الجبوري ، قائد القوة الجوية: لم نستعن بالايرانيين لقيادة السوخوي.. والبنى التحتية ستؤخر وصول F16 ، صحيفة المدى ، ٢٦ تموز ٢٠١٤ .**

وعلى اثر اندفاع مقاتلي الدولة الاسلامية تجاه كوردستان وخصوصاً من الموصل الى سهل نينوى ومن ثم اربيل ، فان رئيس الوزراء العراقي السابق ، نوري المالكي، اعطى الامر الى قيادتي القوة الجوية وطيران الجيش بمساندة قوات البشمركة الكردية التي تخوض حربًا لاستعادة السيطرة على مناطق احتلها تنظيم الدولة الاسلامية شمال غرب الموصل ، وكان أول تنسيق أمني بين بغداد وأقليم كوردستان العراق في مكافحة الارهاب .[١]

وكشف مؤخراً تقرير "سري" صادر من وزارة الدفاع ، بعد مرحلة انهيار الموصل ، ان وزارة الدفاع ستكون عاجزة عن سداد أقساط صفقة طائرات الـ F16 ، وعقود السلاح الروسي فضلا عن إبرام عقود تسلح جديدة اذا ما تم إقرار موازنتها للعام ٢٠١٤، محذرة من ان العجز المالي المتوقع، الذي سيصل إلى ٧٠ %، سيؤدي إلى إيقاف برامج بناء الجيش حتى عام ٢٠٢٠.وقال تقرير "سري للغاية "صادر من وزارة الدفاع،ان مجموع ما خصصته وزارة المالية لها ضمن موازنة العام ٢٠١٤ يبلغ ١٠,٦ ترليون دينار عراقي، في حين أنها طلبت موازنة بقيمة ٣٥,٧ ترليون دينار ، ولذلك ستبقي القوات الأمنية عاجزة عن تنفيذ خطط مكافحة الإرهاب لعدم امتلاكها المستلزمات العسكرية والأمنية المطلوبة[٢].

ولذلك نجد ان القوة الجوية العراقية على الرغم من التحديات التي واجهتها في مسيرة البناء الهيكلي الا انها لها دور كبير في مكافحة الارهاب ومواجهة خطر تنامي سيطرة الدولة الاسلامية (IS).

---

http://www.almadapaper.net/ar/news/468923/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%84

[١] صحيفة المصري اليوم ، المالكي : يأمر القوات الجوية العراقية بمساندة البشمركة في حربها ضد داعش ، جمهورية مصر العربية ، ١٥ أب ٢٠١٤ .

http://www.almasryalyoum.com/news/details/495432

[٢] منتدى الامن والدفاع ، تقرير سري للدفاع: الوزارة قد تمر بازمة مالية تجعلها عاجزة عن سداد اقساط الطائرات الاميركية والسلاح الروسي ، منتدى الامن والدفاع العراقي الالكتروني ، العراق ، ٢٠١٤ .

http://iraqimilitary.org/forums/viewtopic.php?f=10&t=923&start=90

رابعاً : مستقبل أتجاهات العقيدة العسكرية في ظل نظرية القوة الجوية

قد تسعفنا الدراسات المسقبلية في فك ثنايا وابعاد مستقبل اتجاهات العقيدة العسكرية في ظل نظرية القوة الجوية ودوها في ادارة العمليات العسكرية التقليدية او مكافحة الارهاب او تقديم العون الانساني للمواطنين العراقيين وهذا ما شهدناه خلال معركة مكافحة الارهاب مابعد اجتياح تنظيم الدولة الاسلامية (IS) للموصل والمحافظات الشمالية والوسطى في العراق، لما لها تاثير على القدرة الاستراتيجية للعراق وحماية الامن الوطني العراقي ، وهذا ما يدفعنا لاستشراف مستقبل اتجاهات دور القوة الجوية العراقية في بناء العقيدة العسكرية للدولة من خلال السيناريوهات الثلاث :-

١- الاتجاه التفعيلي

يرتكز هذا الاتجاه على رؤية مفادها ، ان العقيدة العسكرية العراقية ستتجه نحو تبني نظرية العقيدة العسكرية العراقية ، خصوصاً بعد احداث الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ ، نتيجة ادراك التحديات الاستراتيجية سواء على الصعيد المحلي او الصعيد الدولي ، ومن ثم يتطلب من الحكومة العراقية ، ومؤسسات الدولة الاخرى في مقدمتها البرلمان العراقي ورئاسة الجمهورية للعمل على دعم مشروع الاتجاه نحو تفعيل القوات الجوية العراقية والعمل على توفير الدعم المادي والمعنوي بكافة الصور لما سوف تؤديه في دعم القوة العسكرية العراقية وتوفر الدعم اللوجستي للقوات البرية والبحرية العراقية في مكافحة الارهاب وحماية انابيب النفط ومنصات تصدير النفط العراقي .

٢- الاتجاه نحو الانحدار

وهذا المشهد مبني على رؤية مفادها ، ان العراق اليوم لايحتاج الى تبني عقيدة عسكرية دفاعية – هجومية نتيجة لان الارهاب هو قوة زائلة في العراق ، ومن ثم نحتاج الى استخدام النظرية البرية التقليدية في ادارة الحرب على الارهاب في العراق ، بل لابد من العمل على تبني عقيدة عسكرية دفاعية بحتة قادرة على مسك الارض وادارتها بصورة سليمة ، وبما ان هنالك تحديات كبيرة للامن الوطني العراقي ، فأن الاداء السياسي سيكون كافياً لحلها ، ومع ذلك فان التكلفة المالية العالية لاقتناء سرب طائرات أف ١٦ قد يكلف العراق نحو ٩٠٠ مليون دولار وهذا مكلف للموازنة

المالية الاتحادية العراقية ، خصوصاً اذا وجدنا ان هنالك حاجة لتوفير وتمويل ٩٧٠ مليار دولار لبناء البنى التحتية المدمرة نتيجة الحرب و الارهاب والسنوات الماضية بعد النمو الديموغرافي في العراق بواقع ٣ % .

٣- الاتجاه المتوازن

وهذا المشهد يفترض رؤية مفادها ، ان التحديات الاستراتيجية للعراق تتطلب توافره على عقيدة عسكرية متطورة قادرة على حماية الاراضي العراقية وادارة الهدف الاستراتيجي بصورة كلية ، ومن هنا نجد من متطلبات الامن الوطني الشامل للدولة العراقية توفير الخدمات والتي تصل كلفة توفيرها ٩٧٠ مليار دولار ، ومن ثم ان العراق اليوم هو احوج لبناءاتجاه توزاني في بناء عقيدة عسكرية عراقية قادرة على مواكبة التحديات الدولية ومتطلبات العصر ودفع عجلة الاعمار والبناء ، ومن هنا نجد ان بناء خطوات استراتيجية لتطوير القوة العسكرية العراقية من خلال القوة الجوية العراقية كنظرية قائدة للعقيدة العسكرية وكمتطلب اساسي لمكافحة الارهاب ومواجهة التحديات المقبلة للامن الوطني العراقي ، لاسيما اذ ما علمنا الزيادات المتوقعة في مجال عائدات النفط المالية بعد جولات التراخيص الاربعة الماضية ، والتي قد تصل عوائدها بـ ٢٥٠ مليار دولار سنوياً ما بعد عام ٢٠١٧ ، والتي من الممكن ان تعطي للحكومة العراقية زخماً مالياً كبيراً في اقتناء انظمة جوية متطورة لحماية الامن الوطني العراقي .

ومن هنا لابد على دوائر التخطيط العسكري ان تعد خطة استراتيجية لتبني العقيدة العسكرية العراقية بما يتلاءم مع القدرات العراقية وتطلعات الاداء والتحدي الاستراتيجي للدولة العراقية وفي مقدمته الارهاب .

ونتوقع ان يكون الاتجاه المتوازن هو الاتجاه السائد خلال السنوات العشر القادمة والتي ستبني العقيدة العسكرية العراقية وفقاً لنظرية القوة الجوية ، وبذلك يكون الجيش العراق جيش محدث ومتطور ومحفز للقابليات القتالية وقادر على مواجة اي تحدي خارجي او السيطرة على ادارة الامن الوطني في كل انحاء العراق .

- **الخاتمة**

اذن نصل الى نتيجة مفادها ان الامن الوطني العراقي لن يدار الا من خلال قوة عسكرية ذكية جداً ، وهذه القوة العسكرية تستند على عقيدة عسكرية فاعلة ، والعقيدة العسكرية لابد ان تكون احد النظريات المؤسسة لها او المحدث لقدراتها هو نظرية القوة الجوية التي ستعمل على اختزال الجهد والوقت والموارد والفاعلية في ادارة الاهداف المرسومة لها ، سواء بادارك او استباق الاخطار والتحديات والقدرة العالية على الاستباق في الحد من التحديات الداخلية والخارجية .

ومن هنا نجد ان هنالك ضرورة للحكومة العراقية ووزارة الدفاع وفقاً للدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على تحديد ملامح العقيدة العسكرية العراقية والتي لابد ان ترتكز على نظرية القوة الجوية وخصوصاً في عصر الارهاب والموجة الحضارية " الذكية " ، وبذلك سيمكن اختزال الزمن والموارد على البناء الافقي من خلال التحديث العمودي للجيش العراقي الاتحادي .

The theory of the Air Force and its impact in forming Iraqi military doctrine: a prospective study

Instructor Doctor:
Hussein Allawi Khalifa
College of Political Science
Al- Nahrain University

Abstract

This research studies the theory of air force and its impact on formating the Iraqi military doctrine in order to build a modern strategic vision that enables the Iraqi decision maker to take the right strategic decision which, subsequently, interacts with the nautical and wild theories to manage Iraq's national security.

Based on the ability of air force in reducing time, effort, resources, and efficiency in the management of goals, whether in anticipating dangers and challenges, or in preempting and reducing the internal and external challenges, hence, we find that there is a need for the decision maker to define the features of Iraqi military doctrine, which must be based on this theory, especially we face terrorism and the wave of smart civilization today.